



الهجرة وأزمة الهوية

الباحثة هاجر برودي

المغرب

العلاقة بين الهوية وقضايا الهجرة، هي عبارة عن علاقة ارتباط وثيقة تستمد صلابتها من تداخل اشكالاتهما، فالهجرة بما تفرضه من تغيير اجتماعي وتفاعل ثقافي بين مختلف الإثنيات، وبما تخلقه من اشكالات متعلقة بالاندماج الانسجام الاجتماعي، تتقاطع وتتداخل مع اشكالات الهوية، فالسؤال حول الهجرة هو بشكل أو بآخر. سؤال حول الهوية، وذلك أن المهاجر، كما أشار عبد المالك الصياد، لا يهاجر بحقيته فقط، ولكنه يهاجر أيضا بثقافته وأفكاره ومعتقداته وقيمه، بعبارة أخرى بهويته. وعلى هذا الأساس فالفصل بين إشكاليتي الهجرة والهوية، أو محاولة فهم أي منهما دون الآخر، هو فصل تعسفي لا ينتبه لما يقتضيه فهم كل منهما

ترتبط الهوية بشكل أساسي بالانتماء، كما ترتبط أيضا بالغيرية وديناميات التفاعل بين الثقافات والاثنيات، وهو الأمر الذي يجعلها في ارتباط وثيق بالهجرة، فهذه الأخيرة تحدث تغيرات عميقة في روابط الانتماء لدى المهاجر، كما تجعله أمام سؤال أصالة هويته، هذا السؤال الذي ينم عن أزمة حقيقية لدى المهاجر، والتي تحدث أساسا بسبب عجزه عن بناء روابط انتماء متينة مع البلد المستقبل في الوقت الذي تلاشى فيه روابط انتمائه في البلد الأصلي، ويتكسر هذا الوضع بشكل كبير جدا عندما لا تسهل سياسيات الدولة في الهجرة عملية بناء الانتماء هذه، ويؤدي كل هذا، كما أشار فرانسيس فوكوياما، إلى تشكل جماعات تطالب بالاعتراف بالهوية، كما يؤدي في أقصى حدوده إلى تشكل جماعات متطرفة من قبيل جماعات الاسلام الراديكالي

يعد مفهوم الهوية من ضمن أكثر المفاهيم الأكثر غموضا واستعصاء على التحديد الدقيق في العلوم الانسانية، حيث نجد عند البحث في معظم المعاجم الفرنسية أنه يتضمن خمس معان على الأقل، إذ يشير إلى معنى التشابه، والوحدة، والهوية الشخصية، والهوية الثقافية، ثم النزوع إلى التحديد التعاريف وعموما فإنه يمكن القول أن مفهوم الهوية لا يتوضح إلا من خلال الوقوف عند أهم التصورات الفلسفية التي شكلت الرحم الذي نشأ ضمنه، على اعتبار أن التحديد الذي نتوخاه للمفهوم هو ليس محاولة وضع تعريف دقيق، وإنما هو محاولة لتقريب معناه من خلال توضيح مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها والاشكالات التي يرتبط بها.

ارتبط مفهوم الهوية في العصر الوسيط بالجماعة وكان البعد الأساسي الذي ينطوي عليه هو البعد الجماعي، حيث كان يشير إلى مطابقة الفرد إلى المجموعة التي ينتمي إليها، لكن المفهوم لم يتطور ويأخذ الطابع المتعدد المعاني الذي يميزه إلا مع الفلسفة الحديثة، وكان من ضمن الفلاسفة الأوائل الذين تناولوا مفهوم الهوية ومنحوه بعدا جديدا، هو الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، حيث تطرق إليها في إطار محاولته الإجابة عن إشكالية وحدة الهوية الشخصية خلال الزمن، والتي أجاب عنها من خلال افتراض أن الشخص هو بالذات قادر على حفظ المراحل التراكمية للوجود داخل النفس، وبذلك أخرج مفهوم الهوية من بعدها الجماعي المحض ليؤسس لما يسمى "بالهوية الشخصية". وفي القرن التاسع عشر عرف مفهوم الهوية تطورا مهما مع مجموعة من الفلاسفة، أبرزهم فريدريك هيغل، حيث قام هذا الأخير بنقل سؤال الهوية إلى حقل العلاقات الاجتماعية، وذلك عبر اعتبار الهوية نتاجا للاعتراف المتبادل بين الذات والآخر، فهي نتيجة سيورة صراعية تشكل عبرها تفاعلات فردية وممارسات اجتماعية موضوعية وذاتية، وبذلك يكون قد أخرج مفهوم الهوية من بعديه الفردي المحض والجماعي المحض، وذلك عبر التأكيد على أن الهوية هي نتيجة تداخل بين الفردي والجماعي داخل الذات الانسانية



من ضمن الفلاسفة الذين تناولوا مفهوم الهوية في الفلسفة المعاصرة هناك الفيلسوف الفرنسي بول ريكور، حيث سلط الضوء على بعدين أساسيين لمفهوم الهوية وذلك عبر تمييزه بين مضمونين متناقضين لهذا المفهوم، وهما التطابق Mêmété والتمايز أو الاختلاف Ipséité، وذلك أن مفهوم الهوية يحيل في نفس الوقت إلى ما يوحد الفرد ويجمعه بغيره من أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، كما يحيل إلى ما يجعله فريداً ومختلفاً عن أي فرد غيره .

وهكذا فإنه يتبين من خلال عرض بسيط لبعض أهم الأبعاد التي ينطوي عليها مفهوم الهوية، أن هذا المفهوم هو محط جدال بين تصورات مختلفة، الأمر الذي يجعله غير قابل للاختزال في تعريف دقيق ومحدد، وبالتالي فمحاولة تحديده بشكل واضح دون اختزال معناه يجب أن لا تتعدى تسليط الضوء على الطابع التركيبي والمعقد الذي يميزه، فهوية فرد ما هي كل مركب بين ما يتشاركه بين كل أفراد جماعته، وبين ما يميزه عن كل هؤلاء الأفراد، وهي ذات مستويات متعددة ترتبط بمستويات انتمائه، وبدرجة انخراطه في الجماعة التي ينتمي إليها، الأمر الذي يجعلها غير ثابتة وفي تشكل مستمر عبر سيرورات من البناء وإعادة البناء.

أما الهجرة فهي عملية تنقل الأفراد أو المجموعات من مكان إلى آخر لأسباب مختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة وشائعة في التاريخ البشري، ولها أهمية كبيرة في تشكيل الثقافات والمجتمعات.

بعض الأسباب الرئيسية وراء الهجرة تشمل:

1. البحث عن فرص اقتصادية أفضل، مثل العمل والدخل الأعلى.
2. الهروب من الحروب والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية.
3. البحث عن الأمان والحرية الشخصية.
4. الهجرة العائلية للالتقاء بأفراد العائلة المنتشرين في بلدان مختلفة.
5. الدراسة والتعليم.
6. الزواج والاندماج الاجتماعي.

تأثيرات الهجرة تتضمن تأثيرات اجتماعية واقتصادية مهمة، منها:

1. تأثير اجتماعي: قد تؤدي الهجرة إلى تنوع ثقافي في المجتمعات المستقبلية، وتعزز التفاهم والتعايش بين الثقافات المختلفة. ومع ذلك، يمكن أن تحدث أيضاً تحديات اجتماعية مثل صعوبات التكيف الثقافي واللغوي.
 2. تأثير اقتصادي: يمكن أن تسهم الهجرة في تحسين الاقتصاد بزيادة القوى العاملة وتبادل المعرفة والتكنولوجيا. ومع ذلك، قد تحدث تحديات اقتصادية مثل البطالة والضغط على البنية التحتية الاجتماعية.
- باختصار، الهجرة هي ظاهرة معقدة تؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل شامل، وتتطلب إدارة فعالة وتفهم للتحديات والفرص التي تقدمها.

تاريخ الهجرة في العالم يعود إلى آلاف السنين، حيث كانت الهجرة وسيلة رئيسية لتحسين الظروف المعيشية والبحث عن فرص جديدة. منذ العصور القديمة، قام الناس بالهجرة من بكلييف إلى مناطق أخرى بحثاً عن غذاء وموارد طبيعية أكثر. في القرون الوسطى والحديثة، شهدت الهجرة تطوراً كبيراً بسبب الثورات الصناعية والديموقراطية والحروب العالمية. هاجر الملايين من الأشخاص من أوروبا إلى أمريكا وأستراليا وأفريقيا وآسيا بحثاً عن حياة أفضل.



في العصر الحديث، تعتبر الهجرة من الظواهر الرئيسية على الساحة الدولية، حيث يهاجر الملايين من الأشخاص سنوياً بحثاً عن اللجوء السياسي أو فرص العمل أو الدراسة. تواجه الهجرة تحديات كبيرة مثل العنصرية والتمييز والفقر، وتشكل تحديات للحكومات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

تاريخ الهجرة في العالم يعود إلى آلاف السنين، حيث كانت الهجرة وسيلة رئيسية لتحسين الظروف المعيشية والبحث عن فرص جديدة. منذ العصور القديمة، قام الناس بالهجرة من بكلييف إلى مناطق أخرى بحثاً عن غذاء وموارد طبيعية أكثر.

في القرون الوسطى والحديثة، شهدت الهجرة تطوراً كبيراً بسبب الثورات الصناعية والديموغرافية والحروب العالمية. هاجر الملايين من الأشخاص من أوروبا إلى أمريكا وأستراليا وأفريقيا وآسيا بحثاً عن حياة أفضل.

في العصر الحديث، تعتبر الهجرة من الظواهر الرئيسية على الساحة الدولية، حيث يهاجر الملايين من الأشخاص سنوياً بحثاً عن اللجوء السياسي أو فرص العمل أو الدراسة. تواجه الهجرة تحديات كبيرة مثل العنصرية والتمييز والفقر، وتشكل تحديات للحكومات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

توجد العديد من حركات الهجرة الشهيرة في التاريخ، من بينها:

هجرة الجاليات اليهودية: شهد التاريخ اليهودي العديد من حركات الهجرة الشهيرة كهجرة اليهود من مصر إلى بلاد كنعان وهجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين قبل تأسيس دولة إسرائيل.

هجرة العبيد الأفارقة إلى أمريكا: كانت حركة هجرة العبيد الأفارقة إلى أمريكا من أهم وأكبر حركات الهجرة القسرية في التاريخ. وكان ذلك سبباً رئيسياً في تشكيل الهوية الثقافية والاقتصادية في القارتين الأمريكيتين.

هجرة الأيرلنديين إلى أمريكا: في القرن التاسع عشر، هاجر الكثير من الأيرلنديين إلى أمريكا بسبب المجاعات والظروف الاقتصادية الصعبة في بلادهم.

هجرة السوريين واللبنانيين إلى أمريكا وأمريكا اللاتينية: في القرن التاسع عشر، هاجر العديد من السوريين واللبنانيين إلى الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية بحثاً عن حياة أفضل.

تاريخ الهجرة في العالم يعود إلى آلاف السنين، حيث كانت الهجرة وسيلة رئيسية لتحسين الظروف المعيشية والبحث عن فرص جديدة. منذ العصور القديمة، قام الناس بالهجرة من بكلييف إلى مناطق أخرى بحثاً عن غذاء وموارد طبيعية أكثر.

في القرون الوسطى والحديثة، شهدت الهجرة تطوراً كبيراً بسبب الثورات الصناعية والديموغرافية والحروب العالمية. هاجر الملايين من الأشخاص من أوروبا إلى أمريكا وأستراليا وأفريقيا وآسيا بحثاً عن حياة أفضل.

في العصر الحديث، تعتبر الهجرة من الظواهر الرئيسية على الساحة الدولية، حيث يهاجر الملايين من الأشخاص سنوياً بحثاً عن اللجوء السياسي أو فرص العمل أو الدراسة. تواجه الهجرة تحديات كبيرة مثل العنصرية والتمييز والفقر، وتشكل تحديات للحكومات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

توجد عدة أنواع من الهجرة ويمكن تقسيمها إلى عدة فئات، من بينها:

الهجرة القسرية: وتشمل النزوح السياسي، والنزوح الداخلي، والهجرة القسرية من قبل الحروب، والصراعات المسلحة.



الهجرة الاقتصادية: وتتضمن الهجرة الدولية بحثاً عن فرص العمل والحياة الأفضل، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن فرص اقتصادية في المناطق الحضرية.

الهجرة العائلية: حيث يهاجر الأفراد للانضمام إلى أفراد عائلتهم في بلدان أخرى أو لأسباب عائلية معينة.

الهجرة التعليمية: وتشمل الهجرة للدراسة في جامعات أو مؤسسات تعليمية في بلدان أخرى.

الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية: وتختلف هذه الأنواع من الهجرة بناءً على قوانين الهجرة والجنسية في الدول المعنية

لا شك أن مفهوم الهوية يعد من بين المفاهيم التي تتقاطع عندها العديد من التخصصات (سواء كانت علمية أو فلسفية أو اجتماعية أو نفسية أو أنثروبولوجية أو سياسية).

تم تناول مفهوم الهوية ضمن المواضيع القديمة في علم النفس. وقد تناولتها كل التيارات بدءاً بفرويد ويونغ وبيكولت وسبيتز وإريكسون وكوت. كما تم الرجوع لمفهوم الهوية في نهاية القرن التاسع عشر من خلال أعمال وليم جيمس الذي أدخل العامل الاجتماعي والثقافي، إضافة إلى مفهوم الوعي بالذات من طرف كل من ميد وكولي وبالديون. غير أنه في النصف الأول من القرن العشرين كتبت السلوكية هذا الحقل من البحث بتركيزها على السلوك الملاحظ فقط. وبالمقابل، ظهر في أوروبا وتحديدًا في فرنسا تيار علم النفس التكويني والاجتماعي بزعامة كل من فالون وزازو وتاب وكاميليري. ثم اتسعت هذه البحوث بفضل إسهامات علم النفس ما بين الثقافات وعلم النفس المعرفي الذي أدمج إشكالية الذات في علم النفس التجريبي بينما يشكل الآن مفهوم الهوية موضوعاً محورياً في علم النفس حيث يستقي من كل تخصصاته مصدراً للبحث في هذه الإشكالية.

ولعل من بين التعاريف التبسيطية والتركيبية لمفهوم الهوية يكمن في كونها تمثل ثمرة التفاعلات بين الذات والمجتمع. غير أن هذا التعريف لا يستقيم دون الخوض في تطوره تاريخياً ودون تحليله وتفكيكه وفق منظورات متعددة من قبيل مجالات معرفية عدة كالتحليل النفسي والسوسولوجيا وعلم النفس الاجتماعي. ورغم تعدد المقاربات والمجالات المعرفية التي عالجت مفهوم الهوية، والتي أفرزت تعدد خصائص الهوية، إلا أن جلها يعتبر أن الهوية بناء له مراحل وسيرورات يتبعها. ولتدقيق المفهوم أكثر، لا مناص من التمييز بين الهوية الفردية والهوية الاجتماعية.

لا يمكن الحديث على الهوية دون أن نذكر ما قدمه إريكسون (1968) باعتباره قدم - لأول مرة - بناءً جاداً على مستوى هذا المفهوم، حيث استعمله في البداية للكشف عن بعض الأشكال المرضية كغموض الهوية أو للإشارة إلى الأزمة التي يمر بها بعض المراهقين، مبنياً كيفية تفاعل العوامل النفسية والاجتماعية والتاريخية والنمائية في تكوين الشخصية، ويعود له الفضل في إخضاع الهوية لمجموعة من التخصصات كالتحليل النفسي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرها.

وفي هذا السياق، قدم محمد عبد الرحمن (1998) شرحاً للتصور الأساسي الذي قدمه إريكسون، اعتماداً على الملاحظات التي شاهدها إريكسون على الجنود المشاركين في الحرب العالمية الثانية والتي لفتت اهتمامه (العقبات التي لاقوها عندما حاولوا الاندماج مجدداً في المجتمع) وأصبح أكثر انشغالاً بالمشكلات التي ترتبط بالانتشار الحاد في الهوية (identity diffusin Acute).

ومع الوقت ومن خلال خبرته الإكلينيكية بدأ يعتقد أن الأزمات النفسية التي خبرها الجنود إنما حدثت نتيجة لتخليهم عن الدور العسكري ودخولهم في آخر مدني، وهو ما يتماثل مع المشكلة التي يمر بها بعض المراهقين عندما يتروكون الطفولة ويتحركون قدماً إلى مرحلة الرشد. ومن خلال هذا الإطار التجريبي أخذ إريكسون يطور هذا المفهوم الذي يشير حسب كتاباته الأولى في سنة 1956 إلى استمرار التماثل (الاتساق مع النفس) والاشتراك في بعض الصفات الجوهرية مع الآخرين.



وفي الكتابات اللاحقة أظهر أن التماثل الذاتي والاستمرارية يتم التعبير عنهما من خلال الإحساس الشعوري بالهوية الفردية والكفاح اللا شعوري بغرض استمرار الخصائص الشخصية والعمليات المتتالية للمحافظة على تركيب الأنا والكفاح الداخلي مع معايير الهوية للمجموعة التي ينتمي إليها.

ومن جهته، أثنى مارسيا (1966) الأساس التصوري المنهجي لدراسة إريكسون حول الهوية وهي دراسة ذات ثلاثة أوجه: بنائي وظاهري وسلوكي.

حيث يشير الوجه البنائي الى بناء نفسي محدد في شخصية الفرد مكون من جوانب الهوية وهي الجانب الايديولوجي والعلاقات مع الآخرين.

أما الجانب الظاهري فيدل على وصف المظهر العام لجوانب الهوية عند الفرد (المهنة والدين والقيم وأنماط الحياة والايديولوجيات والعلاقات مع الآخرين والدور الجندري) والتي تعكس الحس الداخلي وفهم الذات لدى الفرد والتي عبر عنها بأربع حالات للهوية.

أما الجانب السلوكي للهوية فيتمثل في السلوكيات التي تعتبر مؤشرات على الهوية يمكن ملاحظتها وقياسها والتي تظهر في المجالات المختلفة للهوية.

وقد نتج عن توسع دائرة البحوث في هذا الحقل ظهور نظريات كثيرة تناولت مفهوم الهوية في بعده الجندري أو الاجتماعي أو الطبقي. وعلى سبيل المثال ما جاء به شيك وبرجز على اعتبار أن الهوية تتركب من ثلاثة أنواع هي: الهوية الاجتماعية والشخصية والتجميعية.

إذ يشير مفهوم الهوية الاجتماعية إلى الهوية المتجذرة في العناصر العامة للذات مثل الشهرة وسمعة الفرد وانطباعات الآخرين عنه، أما الهوية الشخصية فهي موجودة في العناصر الخاصة بالفرد مثل القيام والأهداف ومعرفة الذات والحالة النفسية، في حين تشمل الهوية التجميعية مجموع معايير وتوقعات الجماعة المرجعية للفرد كالأُسرة والمجتمع والجماعات العرقية والدينية .

بينما قدم بيرزونسكي (1989) مفهوماً جديداً للهوية، حيث نظر للهوية على أنها مدخلات وليست مخرجات، فهو يرى أن الهوية هي عملية أكثر من كونها بناء، وأنها تشكل عملية مستمرة من الادخالات التي يتم بموجبها تقمص مرجعيات مختلفة. كما قدم مفهوماً جديداً يتمثل في نمط الهوية الذي يستند الى الاستراتيجيات المعرفية والاجتماعية التي يتميز بها الفرد في معالجة المعلومات ذات علاقة بالذات والخبرة التي يعايشها الأشخاص والتي تشمل عمليات ترميز ومعالجة وتنظيم وتعديل المعلومات لاتخاذ القرارات وحل المشكلات، ومن ثمة فالهوية هي بناء مفاهيمي يتكون من الأنبيّة المعرفية والمخططات العقلية لمعالجة وتذويب المعلومات ذات الصلة بالذات، وهي عملية من حيث أنها تشمل التفاعل بين عمليات الاستيعاب لدى الفرد وعمليات التكيف الموجهة بالسياقات المادية والاجتماعية.

وتعتبر نظرية بيرزونسكي من أحدث النظريات التي تدمج بين ما هو معرفي واجتماعي في تشكيل الهوية، على الرغم من وجود نظريات أخرى على رأسها نظريات وايت بورن (1996) لأنماط الهوية والتي تستقي عناصرها من نظرية إريكسون وبياجي ومارسيا.

وترى هذه النظرية أن الهوية عبارة عن مخطط ذهني منظم من خلاله يفسر الفرد الخبرات والتجارب الحياتية، حيث تتألف الهوية من مدركات للذات تراكمية شعورية ولا شعورية وخصائص الذات المدركة، والخصائص الجسدية والقدرات المعرفية التي تندمج معا والمدركات الذاتية التي يتم تلقيها من العلاقات الحميمة أو مواقف العمل والنشاطات الاجتماعية والخبرات الأخرى للفرد .



ومن ثمة، فإن مفهوم الهوية تطور بشكل لافت للانتباه بداية من الخمسينات، ثم شهد خمودا حتى سنوات السبعينات، وكانت الدراسات تتمحور حول فقدان أو بحث أو تأكيد الهوية.

وابتداء من الثمانينات، توجهت النظريات نحو دراسة السياقات النفسية الاجتماعية للهوية في وضعيات معينة، وهو ما جعل الباحثين يتحدثون عن استراتيجيات الهوية واضطراباتها بدل الحديث عن الهوية فيتبين أن تطور الدراسات الخاصة بالهوية يتم بشكل متوازي مع دراسة سياقات التعبير الاجتماعي، فهي مثل باقي الهياكل النفسية، قد تتعرض لمواقف تخل بها سواء نتيجة للعوامل الذاتية أو المحيطية، لا سيما في بعدها الاجتماعي الثقافي بفعل ما هو سائد حاليا من تغير اجتماعي وعدم استقرار في العلاقات بين الجماعات، التي يطغى على علاقاتها طابع الصراع والسيطرة وما تتسبب فيه من تصنيفات اجتماعية نمطية قد تخل بمشروع الانتماء لدى الفرد. ولتجاوز هذه الوضعية وحلها يسعى الفرد للاحتكام أكثر لعناصر نفسية أو اجتماعية أو أسرية أو ثقافية أو سياسية للحفاظ على هويته من الاندثار ومختلف التهديدات. من خلال التطور التاريخي لمفهوم الهوية، يتبين أن هذا المفهوم قد شهد تدخلات مجالات معرفية متعددة حاولت تعريفه حسب مرجعياتها.

فالهوية من الناحية اللغوية: حسب لاروس (Larousse, 2010, p406) تعرف الهوية على أنها هي ما يجعل من شكلين متشابهين في اللون والشكل وهي مجموعة ظروف أو وضعيات تجعل من شخص ما مميذا وخصوصا. أما من الناحية الفلسفية، فقد استعملت الأبحاث الأنجلوساكسونية مفهوم الذات للتعبير عن الهوية، ويعد وليم جيمس من الأوائل الذين استعملوا هذا المفهوم حيث اعتبرت أنها مجموع كل ما يستطيع الفرد أن ينسبه لنفسه. غير أن هذه التعاريف لازالت تحتاج لمقاربات أخرى قصد توضيح أدق للمفهوم.

كان لإسهامات التحليل النفسي دور كبير في التعاريف التي قدمها إريكسون (1974, 1972) لمفهوم الهوية. حيث تم استيقاؤه من نظرية التطور الوجداني/العاطفي للفرد. فالهوية هي الحيز الذي يخزن مختلف المعايير والقيم المجتمعية التي يتم استمداجها من خلال سيرورة التنشئة الاجتماعية. وبذلك يكون تعريف إريكسون للهوية يوافق تعريف الأنا (SI)، أي مجموع الصفات التي يقدمها الفرد كأنها خاصة به وتميزه. ووفق هذا التصور، فإن هذا المفهوم يضم أربعة أبعاد: الثقة في النفس، ثبات الخصائص الفردية، إدماج الأنا، الانتماء لقيم وهوية الجماعة. فهي إذن تركيب لمكونات متعددة تضم عناصر مرتبطة بالخصائص الشخصية والقيم المجتمعية.

وفق هذا المنظور، ليست الهوية بنية مغلقة وإنما هي بنية متحركة باستمرار. إذ لا يمكن التعامل معها بمعزل عن إدراك مناحي تأثيرها بالسلطة الزمنية للتاريخ، وبمعطيات حركة الحياة وغايات الحراك أو السكون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني لأنه من البديهي حسب غريفيلد وكولاج (2000) أن يفتح الوجود الواعي على الآخرين ويحتاج إليهم ولا يظهر تميزه إلا بالاحتكاك بهم. ولكن حضوره وقوة وجوده تتجلى دائما بوعيه لخصوصيته وهويته التي تحفظ له ذلك التمايز الذي تكون عبر تجارب وبيئة وزمن وموروث أجيال من التاريخ والخبرة. تعتمد المقاربة السوسولوجية لمفهوم الهوية على اعتباره مدخلا لدراسة وفهم مختلف أشكال الاندماج في نظام/تنظيم اجتماعي معين. وقد تم التطرق إليه من زاويتين مختلفتين: التيار الجدلي والتيار الوظيفي. تتخذ السوسولوجيا الجدلية مرجعيتها من المفاهيم التي طورها ماركس حول مفهوم الهوية، والتي تعرفها أنها استمداج لقيم الإيديولوجيا المهيمنة داخل المجتمع. وبذلك تأخذ الهوية هنا معنى التبعية، أي أن الفرد مجبر بوعي أو بدون وعي عن قبول النظام القائم دون القدرة على فهم علاقات الهيمنة وكذلك على فهم تصرفاته وممارساته.



وكما أشار إلى ذلك أيضا آلان توران (1974) أن الهوية هي تكيف للفرد مع المجتمع من خلاله يتعلم الفرد كيف يتقبل مكانته ويفهم قواعد اللعبة. ومن حيث هي نتاج لتعلم اجتماعي، فهي تؤدي إلى عدم معرفة الفرد بنفسه لأنها مفروضة من المجتمع: أي، حسب دائما توران، الهوية لا تكشف عمن أكون ومعنى ما أقوم به. هي فقط تعبير عن كل أشكال الخضوع والتبعية. ويضيف كذلك أن الهوية ليست سوى تغييب للهوية، لأنها تشكل وعيا زائفا للفرد.

ومن هنا يميز توران بين هويتين: هوية زائفة مفروضة من النظام وأخرى حقيقية مرتبطة بالمقاومات. ومنه، فإن تشكل الهوية لا يستقيم إلا بالمقاومات التي تكشف أوهام الهوية الزائفة. وهذا يدل على أن هناك ارتباطا وثيقا بين الهوية والصراع، بمعنى أن بروز الهوية الحقيقية يبدأ مع انتقاد أوهام الهوية الزائفة. أما التيار الوظيفي، فيصف الهوية بأنها انعكاس على المستوى الفردي للمعايير والقيم المقبولة بشكل عام في المجتمع. توجد بالتالي نماذج للهويات في أي مجتمع، هي بطريقة ما نماذج للتصرفات الاجتماعية، والتي تمثل الواقع الموضوعي الذي يولده المجتمع ويعرف الأفراد أنفسهم به.

ومثل هاته المقاربات، التي طورها بيرغر ولوكمان على وجه الخصوص (1966)، تعرّف المجتمع على أنه خزان لنماذج من الهويات، التي تبني الواقع اجتماعيًا وتقدم للأفراد السلوكيات والتصرفات المناسبة لمختلف الظروف التي يمكن أن تواجههم. وبالتالي، فإن الهوية هي حقيقة موضوعية ومستقرة، يمكن للأفراد الرجوع إليها ما دامت هي موضوع إجماع. وبذلك يكون تشكل الهوية مرتبطا بالتفاعل بين الوعي الفردي والبنية الاجتماعية. هي إذن بناء للتوازن الاجتماعي طالما يتبنى كل فرد هوية تلائم دوره في المجتمع. إذا كان مفهوم الهوية من منظور التحليل النفسي هو تركيب للذات بشكل فردي بأبعاده المتعددة، ومن الناحية السوسولوجية هو انعكاس لعلاقة الصراع أو التوازن داخل المجتمع، فإن مفهوم الهوية في علم النفس الاجتماعي يعرف على أنه تركيب للتمفصل بين النفسي والاجتماعي لدى الفرد. وبذلك تتشكل الهوية من خلال التفاعلات المركبة بين الفرد والآخر والمجتمع. وبمعنى أدق، فإن الهوية هي بناء الذات في علاقته بالآخر والمجتمع.

وقد عرف تاب (1986) الهوية في البداية على أنها جملة معايير تمكن من تعريف فرد ما، وهي شعور داخلي ويتعدد هذا الشعور بالهوية ألى الشعور بالوحدة والانسجام والانتماء وبالقيمة والاستقلالية والثقة.

ويضيف تاب على أن الهوية تعد نظاما من تصورات الذات ونظام مشاعر إزاء الذات. ومعنى ذلك أنه لا يمكن اعتبارها كنتيجة سياق عقلائي محض، ولكن مجموعة إسنادات ذات دلالة تدرك بصفة موضوعية. فصورة الذات هي بناء ذاتي متجدد باستمرار يتناوب بين المشاعر والانفعالات التي تختلف في اتجاهها وطبيعتها. فهوية الشخص هي مجموع الخصائص الجسدية والنفسية والأخلاقية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي تمكن الشخص من تعريف نفسه وتصور ذاته وتعريف غيره بها أو التي يستطيع الغير أن يعرفه بها ويحدد موقعه منه.

وأوضح محمد عابد الجابري (1976) أنه لا هوية من دون وجود وشعور بذلك الوجود وهذا يقوم على وعي للذات ينطوي على إدراك لتمييزها عن الآخرين معا مهما كانت درجة ذلك الإدراك حتى لو كان إدراكا أوليا أو بدائيا. الهوية إذن هي العنصر الذي يحس الفرد بواسطته بأنه موجود كشخص في كل أدواره ووظائفه ويحس بنفسه مقبولا ومعترفا به من طرف الغير ومن جماعته الثقافية.

ليست الهوية معطى نولد به إنما لها جذورها في مراحل مبكرة من عمر الإنسان ومن خلال ما يلي سنتعرف على أهم محطات تشكلها وبنائها.



الجسد هو السند والقاعدة للشعور بالهوية، وعندما يستطيع الطفل تحديد الإحساسات والضغوط والانفعالات في جسده يتمكن عندئذ من التمييز بين الذات والآخر والتعرف على الآخر من خلال جسده واحتكاكه مع الأشخاص الذين يقومون برعايته. ويعني الحدود الخارجية من جسده ومن إحساساته الداخلية (من جوع وعطش وإخراج وغيرها) كما تطبع صورة الذات بالميزات النزوية والعاطفية، فهي تمثل تصورا يتطور ويبنى تبعا للتطور الزمني وإحساسات اللذة والألم التي ترافقها، وهو الأمر الذي يؤكد شيدر (1968) بقوله أن الليبيدو النرجسي يرتبط بصورة متلاحقة مع مختلف مناطق صورة الجسد ومراحل تطور الليبيدو، ومن ثم فإن نموذج الجسم يتغير باستمرار.

وتتأثر صورة الجسد ومختلف مناطقه بمدى اهتمام الآخر به (بفضل النظرات والكلمات وطرق اللمس وغيرها من الاحتكاكات) حيث يتماشى هذا الاهتمام مع القيمة التي يعطيها الفرد لجسده وهو الأمر الذي يعني وجوده نوعا من التقمص الجسدي الذي يحمل صورة الجسد وتصور الذات.

ومن جهته أشار بياجى (1964) إلى أن الطفل بين ستة أشهر وستين وبعد أن يعي إحساساته الخاصة- يتعلم بالتدرج الإحساس والإدراك بوجود محيط "لا أنا" الذي يمثل المواضيع والأشخاص. وليحقق ذلك فهو بحاجة إلى أربعة أصناف مكونة للواقع (الفضاء والزمن والموضوع والسببية) حيث توصل إلى أن مفهوم الموضوع الثابت يعد أساس مفهوم الهوية لأنه يعتبر انطلاقة لكل تمايز بين الذات والآخر مع العلم أن هذه الهوية الجسدية هي هوية جنسية أيضا ولا تكتسب فقط باكتساب الجنس العضوي وإنما من خلال تقمصات الطفولة القائمة على عقدة أوديب والتي تتحدث وفق محددات الذكورة والأنوثة الموجودة في ثقافة المجتمعات.

كما أشار زازو (1986) إلى أهمية المرأة في تكوين الهوية، حيث بحث بطريقة تجريبية كيفية تعرف الطفل على صورته في المرأة. في الستين يكون الطفل صورتين واحدة تجريبية داخلية لجسده من خلال مختلف الإحساسات وأخرى خارجية لجسده في المرأة، والإحساس بالهوية يظهر عندما يستطيع الطفل التمييز بين التجربة الداخلية والخارجية. وهذا التطور ناتج عن ميكانيزم ثنائي تموضع/ تملك، إذ يمثل التملك السيرورة التي يصبح من خلالها الطفل مرثيا لنفسه ويكون موضوعا في فضاء الموضوعات لأن إدراك هوية الموضوع ووحدته وثباته يبني على تصور فضاء وثبات الموضوع عبر الزمن ويوضح زازو أنه من خلال هذا التلاحم تتحقق قدرة الطفل على استعمال "أنا" في خطابه مضيفا أن تقمص الآخرين كأشبه توظف بفضل آلية عكسية ينسب الطفل لهذا الآخر داخلية الخاصة، كما تتماشى الهوية الجسدية والتطور الجنسي والاجتماعي بكل مراحل الحياة من البلوغ إلى الأمومة والنضج والشيخوخة وتدفع كل مرحلة من هذه المراحل إلى إعادة النظر في الهوية الجسدية القائمة على الشعور الكلي للهوية- فعلى مستوى البناء الجسدي تتكون الهوية في سياق جدلي: بين الداخل والخارج، نظرة نحو الذات ونظرة نحو الآخر وعلى هذا الأساس تظهر هذه الجدلية في تفاعل عاطفي معرفي واجتماعي بين الفرد ومحيطه.

يتولد الشعور بالهوية من مجموعة سيرورات متسلسلة حيث عمل ادmond (2005)، على تقديمها حسب الترتيب التالي:

- سيرورة التفرد أو التمايز: عندما يستطيع الطفل تحديد موضع أحاسيسه وتوتراته وانفعالاته في جسده يصبح قادرا على التمييز بين ذاته وغير ذاته وتشكل صورة الجسد مصدر تصور الذات وحاملة مشاعر الهوية.
- سيرورة التقمص: يتبنى الفرد نماذج الآخرين ويتشبه بهم من خلال هذه السيرورة. واحتل هذا المفهوم حيزا واسعا في كتابات فرويد حيث يشير كل من لابلاس بوتاليس (1968) إلى "أن التقمص أو اكتساب الهوية قد أخذ بالتدرج مكانة واسعة عند فرويد، فهو يمثل أكثر من عملية نفسية، إنها الطريقة التي يتكون من خلالها الفرد الإنساني."



ومن جهته، حدد تاب (1985) ثلاثة شروط أساسية لتسهيل سيرورة التقمص وهي: أن التقمص يفترض وجود الشعور بالود بحيث يكون متبادلا بين الطفل والنمط الذي يتقمصه. كما يقصد التقمص شرط التشابه لأنه يتطلب وجود عناصر مشتركة أو عناصر تشابه بين الطفل والنمط الذي يتقمصه، وأخيرا القوة لأن عملية التقمص تصبح سهلة كلما كان النمط محترما، وعلى هذا الأساس تتفاعل المركبات الثلاثة فيما بينها.

- سيرورة التثمين النرجسي: يكون الاستثمار عاطفيا وكلما وجد دعم من طرف المحيطين خاصة العائلة، كلما تم تغذية الهوية وتسريع نموها. وقد أسفرت الدراسة قام بماكل من بوسما وكوننأن الأطفال الذين يتحصلون على دعم وتشجيع مستمرين من أحد الوالدين أو كلاهما ويتوفر لديهم إخوة سبقوهم في السن تكون لديهم الهوية أسرع نموا وأكثر استقرارا من الذين لا يحظون بالشروط السابقة، وهو الأمر الذي يرفع من تقديرهم بذواتهم ويشبعون جنسيتهم.

- سيرورة الاحتفاظ: تضمن هذه السيرورة الاستمرارية عبر الزمن بالوعي الذاتي والشعور بالثبات رغم اختلاف الأدوار والمواقف بتغير الزمن.

- سيرورة الإنجاز: يظهر من خلالها تفتح الفرد نحو المستقبل بما فيه من إنجازات ومشاريع.

وكل هذه السيرورات تعمل في قالب حيوي دينامي لأنها سيرورات متطورة وتميل نحو الاستقرار النسبي. فالشعور بالهوية يتأثر باستمرار بالمواقف الحياتية كالأدوار والمكانات والعلاقات مع الآخرين والأحداث الخارجية (لقاء وحداد وطلاق وفقدان وهجرة وغيرها)، تؤثر كل هذه الأحداث على صورة الذات والشعور بالهوية فهي ليست بالحركة الجامدة الخطية، إنما تطبع بالتحويلات والحركات النكوصية التي تستمد حيويتها من الرغبة في الحصول على التوازن.

وأظهر ليبينانسكي (1992) أن نمو الهوية لا يمر بدون توترات وأزمات ومن بينها تلك التي تحدث عند البلوغ والمراهقة والتي لا تنتهي أيضا عند سن الرشد، فأحداث الحياة مثل أزمة سن الأربعين، والتقاعد والأمومة وسن اليأس، كلها تولد توترات تفرض على الفرد القيام بتعديلات مستمرة في هيكلته هويته.

- سيرورة متطورة: يستمد الشعور بالهوية جذوره من الطفولة وهي عملية غير خالية من الأزمات والقطيعة، وحتى يصل الفرد إلى حالة من التوازن يجب عليه أن يتكيف باستمرار مع النضج البيولوجي والجنسي والاجتماعي، وهي ليست مجرد تقمصات ثابتة لأنه سيتترك بعض هذه التقمصات، وتمثل المراهقة أحد أهم الأزمات والانقطاعات في بناء هذه الهوية لأن الفرد يتمكن من الحصول على نماذج جديدة.

بعد أن وضحنا أهم المراحل ومختلف السيرورات التطورية التي تعمل على تشكل الهوية ونموها فإنه من المهم أيضا عدم إغفال عملية التنشئة الاجتماعية في مساعدة الفرد على إدخال العناصر الاجتماعية الثقافية لمحيطه ودمجها في شخصيته تحت تأثير تجاربه مع المتعاملين الاجتماعيين ذوي الدلالة وتعلم النماذج والقيم السائدة في المجتمع التي يستدجها الفرد لتصبح جزء من جهازه النفسي.

تنبثق الهوية حسب إريكسون (1968) عن الهجر الانتقائي والتشابه المتبادل للتقمصات واستيعاب الأشكال التي يقدمها المجتمع. وتحتوي الهوية على مجموعة من المشاعر والخبرات والخطط المستقبلية المتعلقة بالفرد حيث تعمل هذه التجارب في سياقات ثقافية متأثرة بالتفاعلات القائمة بين الأفراد وبيئاتهم.

ومن جهته، ركز ميد (1934) على أهمية تبني الشخص لآراء الآخرين حول نفسه باعتباره يتصرف وفقا لما يعزوه إلى حالات مختلفة هذه الحالات الناتجة عن تفاعل بينه وبين الآخرين لأنه يكون مشاركا نشطا وبقدر من المرونة.



ويتم هذا البناء وفق ثلاث مراحل: تقليد الآخر يكون ذو معنى بالنسبة للفرد والذي يصبح فيما بعد مرجعاً، يليه تقمص هذه المرجعيات والتفاعل مع البيئة الاجتماعية، ولا يتم ذلك إلا بتقبل الفرد وضع نفسه مكان الآخر، وفي الأخير "التعرف على الذات" من خلال أفراد الجماعة.

وعلى هذا الأساس ينظر الى التنشئة الاجتماعية بوصفها عملية مستمرة من التمايز والتقمص، وتحمل هذه العملية في طياتها نوعاً من الصراع بين التشابه والتفرد.

ومن ثمة اعتبر زيلر - نقلاً عن ادموند- (2005) أن الهوية تتحدد بالآخر، إذ اقترح نظرية توجه ذات - آخر معتبراً أن الفرد يتحدد في إطار مع الآخر أو الجماعات المهمة بالنسبة إليه حيث أن الهوية هي نوع من الإجابات الاجتماعية للمثيرات الناتجة عن التفاعلات مع الآخرين، ويسعى الفرد إلى كسب نوع من تقييم الذات من خلال هذه الجماعة.

وقد نتج عن هذه الأفكار نموذج للهوية يشمل المكونات التالية: تقدير الذات والاهتمام الاجتماعي والشعور بالتمهيش والتمركز حول الذات وتعقد الذات والتقمص وتقمص الأغلبية والقدرة وإدراك الذات والتفتح نحو الآخر. وفي المقابل قدم كودول (1979) السياقات التجريبية للسيرورة المعرفية الخاصة ببناء الهوية وتحديد ميكانيزمات الاستيعاب والتمايز التي بفضلها يبني الأفراد هويتهم في السياق الاجتماعي. وأظهرت هذه الآليات أنها تستجيب لاستراتيجيات تقييم الذات والاعتراف الاجتماعي من خلال نظرة الآخرين. ويشدد تناول النفسي الاجتماعي على أن الهوية تتحقق عبر سياق مزدوج بين التنشئة الاجتماعية والفردانية. وقد أسهم هذا تناول بشكل مميز في دراسة الهوية بدءاً من فكرة ميد التي مفادها أن الذات في أساسها بنية نفسية واجتماعية تتولد بفضل التفاعلات اليومية وأن الفرد يعي هويته من خلال تبنيه لآراء الجماعة التي ينتمي إليها.

وأوضح اريكسون (1968) أن تكوين الهوية يستلزم سيرورة التفكير وملاحظة متلازمين وهي سيرورة نشطة في كل مستوى التوظيف العقلي حيث يقيم الشخص نفسه على ضوء تقييم الآخرين له وبالمقابل يقيم الطريقة التي تم تقييمه بها على ضوء طريقته الخاصة في إدراك ذاته ويكون جزء كبير من هذه السيرورة لا شعورياً. مع العلم أن هذه العملية - حسب اريكسون - هي موضوع تطورات وتحولات على المستوى النفسي والاجتماعي، بحيث تتكون الهوية عبر مراحل تقمصية منذ الطفولة التي تطبع بنماذج مثالية في سياق ثقافي وفي صور خيالية، إذ تستثمر النزوات الليبديّة والرجسية وتحدد التصورات اللاشعورية لـ "الذكورة والانوثة" وهذا ما نلاحظه عند الجماعات المهمشة والأقليات، عندما تدمج بصورة سلبية من طرف الجماعة المسيطرة ويدركون ذواتهم من خلال هذه الصورة.

وأوضح سايرن (1954) - نقلاً عن ادموند (2005) - في نظرية الدور، أن الذات هي نتيجة للأدوار الاجتماعية التي يمارسها الفرد، وبالتالي فالهوية متعددة الجوانب ويمكن أن تكون صراعية على اعتبار أن مختلف الأدوار قد تتناقض وهو ما يتفق مع وجهة نظر غوردن (1968)، التي أكدت فكرة تعددية أبعاد الهوية ولا يعتبر بذلك الذات ظاهرة جامدة إنما سيرورة معقدة من النشاطات والإدراكات المتواصلة وأنها بنية منتظمة من الدلالات التي تفرزها عملية التنشئة الاجتماعية حيث يوضع الفرد في علاقة دائمة مع الآخر.

وبالرجوع إلى تناول التفاعلي بزعامة ميد تتضح لنا الصورة بشكل أفضل على اعتبار أن الذات هي نتاج للتفاعل الاجتماعي وفي هذا السياق أشار علاء الدين كفاي (1999) إلى أنه يجب أن لا نغفل الدعم الذي قدمه المنظور النسقي بزعامة باتسون، من



مدرسة بالو-ألتو، حيث أبرز مدى تأثير الاتصال مع الآخر على إدراك الذات، فمفهوم الرابطة المزدوجة يشير مثلا إلى الرسائل المتناقضة التي قد تولد اضطرابا شاملا على مستوى الهوية.

تمثل السياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية عامل مهم في نمو الهوية وبأبي تأثير التنشئة الاجتماعية من اكتشاف الفرد للقيام والايديولوجيات والمعاني والرموز والالتزام بها خلال العلاقة التبادلية بين الفرد والسياقات في المستوى الواسع والأشمل والسياقات في المستوى الضيق والأصغر. فالسياقات الواسعة هي التي تشمل الثقافة والقيم والبيئة الفيزيائية والديموغرافيا والسياسة والطبقة الاجتماعية والطبقة العرقية للفرد، أما السياقات الأصغر والأدق فتشمل أشكال الاتصال بين الأفراد من نقاشات وحوارات وتفاعلات يومية بين الفرد والمجتمع.

وتعتبر الأسرة من السياقات الاجتماعية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر وقوي في نمو وتشكل هوية الأفراد من خلال عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي. وقد اعتبر أدامس (1998) أن نمو الهوية ضروري للفرد لسببين: الأول يتمثل في حاجة الفرد للشعور بالفرد أما الثاني فيظهر في حاجة الفرد للانتماء وأهميته بالنسبة للآخرين وهذا يتم الاهتمام به خلال التنشئة الاجتماعية للفرد.

وافترض واترمان (1982) أن التواجد مع الوالدين قبل مرحلة المراهقة هو أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية حيث تبنى حالة من تقييد الهوية يتواجد الطفل مع أحد والديه واعتبره نموذجا إيجابيا والتزم بتوقعات الأسرة فيما يتعلق بالمهنة والايديولوجيات الدينية والسياسية. أما في حال اعتبار الوالدين نموذجا سلبيا للالتزام بالقوانين والايديولوجيات الدينية والسياسية فإن هذا يؤدي إلى تشكيل حالة تشتت الهوية عند المراهق.

بالإضافة إلى دور الأسرة في بلورة المعالم الكبرى للهوية فإن للثقافة دورها الذي لا يستهان به في تكوينها على اعتبارها ذلك الكل المعقد الذي ينطوي على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والقانون والعرف، أي كل ما يتصل بمقومات الفرد والمجتمع من النواحي الاعتقادية والفكرية والسلوكية حيث تطبع هذه العناصر المجتمع فتميزه على غيره وتطبع بذلك سلوك الفرد الذي يكتسب القيم والمعايير الاجتماعية بفضل التنشئة الاجتماعية. وحتى وإن كان لكل فرد خصوصياته التي تميزه عن الآخر إلا أنه يتبنى جانبا من السلوك الاجتماعي الذي يحدد النسق الثقافي للمجتمع وبالتالي فإننا نقر أن للهوية الفردية أساسا ثقافيا على غرار ما ذكره إريكسون (1968 ص 59) قائلا "لا تتموضع عملية تشكل الهوية على مستوى الفرد فحسب وإنما تتشكل أيضا من عمق ثقافة مجتمعه".

وفي هذا الصدد نجد بأن الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية في الولايات المتحدة قدمت إسهاما كبيرا في ترسيخ دور الثقافة في تشكيل الهوية وحفظها بزعامة كل من ميد ودوفرو، فقد سمحت أعمال هذا الأخير بتبيان أن الثقافة والشخصية تظهران معا وأنهما متطابقتين، إذ تساهم الثقافة في التوظيف النفسي الداخلي للفرد حيث بين دوفيرو (1967) أنه عندما يعاني المجتمع من أزمات فإن ذلك سيعرض معنى الهوية لدى أفرادها للخلل، وتميل البيئة الاجتماعية في مثل هذه الحالات إلى التأثير على الجزء النووي من نفسية الإنسان والتمثل في معنى ذاته المكون من صورته الجسدية من جهة، وشخصيته العرقية التي تتكون خلال المرحلة الأوديبية ومرحلة "المواضيع" الكلية التي تعمل كوسائط للبيئة الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ولقد خلصت الدراسات الأنثروبولوجية إلى اعتبار الثقافة ليست كمجموعة من المضامين الفلكلورية بل كتنظيم واسع متداخل ومعقد لفكر حقيقي يشمل التصورات الخاصة بالعالم ويلجأ لاستراتيجيات وجودية يسكن فيها الفرد قبل أن يستثمرها، وهي الفكرة التي أوردها نور الدين جباب (2006 ص 202) بقوله "إن الهوية الثقافية هي منتج تاريخي أسهمت في تكوينه عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة داخلية وخارجية".



إن البعد الثقافي في الهوية يستدعي بدوره الحديث عن الهوية الجماعية أو العرقية حيث تتحدد الهوية بانتماء الفرد لجماعة ما، وقد تكون:

* جماعة بيو نفسية (الجنس والسن وغيرها).

* جماعة اجتماعية ثقافية (عرقية ومحلية ووطنية).

* جماعة الأدوار والمكانات (أدوار عائلية وأدوار عمل وغيرها).

* جماعات ايديولوجية (فلسفة ودينية...).

ترتبط هذه الجماعات الانتمائية بنماذج مثالية وتصورات ومشاعر تطبع الشعور بالذات حيث عبر موسكوفيسي (1972 ص 292) عن ذلك بقوله "أن الهوية الاجتماعية للفرد ترتبط بمعرفة انتمائه لجماعة اجتماعية معينة وبالمعنى العاطفي والتقمص الناتج عن هذا الانتماء".

والهوية العرقية حسب يرنارد تسمح بالرجوع إلى تاريخ وأصل واحد في شكل تعبير ثقافي مشترك، والذي لا يمثل إلا جزء من الثقافة التي تكون لها بمثابة معايير تؤدي إلى التجمع حول موضوع جماعي خاص يشكل نواة الهوية الجماعية والذي قد يكون اللغة والدين أو العادات المرتبطة تاريخياً بهذا العرق. وعلى أساس أن هناك جدال دائم بين "نحن" و"أنا" فإن الهوية الجماعية هي المشاركة الوجدانية الجماعية في تكوين الهوية الجماعية وهي أساس كل أنواع الهويات، لأنها ترسي الشعور بالهوية من خلال الشعور بالانتماء أو الشعور بالقيمة المرجعية فالهوية الجماعية تعتبر عنصر تجانس وتماسك للمجتمع.

إن التعاريف السابقة لم تتفق على تحديد الهوية بشكل قطعي إلا أنها لم تختلف في أمر واحد وهو أن للهوية جانب شخصي ذاتي وآخر اجتماعي وقد بين أوريول (1983) أن كل محاولة لإعطاء تعريف شامل ووافي ونهائي يرضي النفسانيين والاجتماعيين والاثروبولوجيين ستظل بدون جدوى.

وكخلاصة لما سبق، يمكن التمييز بين مستويين من الهوية، هوية فردية وأخرى اجتماعية.

من خلال تعريف الهوية في علم النفس الاجتماعي، يمكن رصد وجود أبعاد فردية ومكونات نفسية مرتبطة بالشخصية (الذات) ومتغيرات اجتماعية مرتبطة بالدور الاجتماعي والانتماء. أي أنه يمكن التمييز بين المستوى الفردي (الهوية الفردية) والمستوى الاجتماعي (الهوية الاجتماعية) بحيل مفهوم الهوية الفردية على سيرورة سيكولوجية لتمثل الذات وترجم بالإحساس بالوجود كفرد متفرد ومعترف به كما هو أي بتفرده. وقد سمح هذا التعريف بإدراج معنى جديد للهوية باعتبارها المكانة التي يشغلها الفرد وسط بنية اجتماعية وفي التصنيف الاجتماعي والعلاقات بين المجموعات.

يركز مفهوم الهوية الاجتماعية على الأثر الذي تحدثه سيرورة التفاعلات بين الفرد والمجتمع في إطار التنشئة الاجتماعية. أي تشكل الصورة التي يتمثلها الفرد عن نفسه باعتباره جزء من المجتمع. وبصيغة أخرى فهو يشير إلى التراكم الثقافي والاجتماعي المكتسب، لثقافة المهاجر الأصلية بالإضافة على الخبرات والتجارب والممارسات والقيم التي يكتسبها في المجتمع الجديد أي بلد الهجرة، فيحاول هذا الأخير الانفتاح على ثقافة البلد الذي استقبله من أجل التكيف والشعور بالانتماء لجماعة إنسانية جديدة يتفاعل معها فظروف الحياة في بلد المهجر تحتم على أن يكون على أتم الاستعداد للفهم والتقبل وبناء علاقات اجتماعية من أجل الاندماج في هذا المجتمع الجديد. وتعتبر الهوية الاجتماعية والثقافية للمهاجر اليوم من المواضيع التي يهتم بها الباحثون لما تشكل من



تداعيات اجتماعية، ولانعكاسها السلبية والإيجابية، على بنية المجتمعات، وتغيير سياساتها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والأهم من ذلك كله هو المعيار الثقافي وما يحدثه من أثر على كلا الجانبين والذي يتجلى بوضوح في هوية وثقافة الأجيال الصاعدة ببلدان الاستقبال. فمغادرة المهاجر لبلده الأصلي تحت وطأة ظروف اقتصادية أو دينية أو اجتماعية لا تعني تخلي عن أصول الثقافة والهوياتية، فهو يحرص على التزود الدائم من ثقافته الأصلية وكمثال على ذلك حرص الجالية المسلمة المقيمة بالخارج على إحياء طقوس عيد الأضحى، مع سعيها للإفتتاح على الثقافة الغربية، كإتقان اللغة والتفاعل والعيش المشترك مع سكان بلد المهجر وهذا أمر أدى من جانب آخر إلى تهميش اللغة الأم بالنسبة للأجيال الصاعدة، مما سيؤدي مع مرور الوقت إلى إضعاف العلاقة والانتماء للوطن الأم، وبالتالي الذوبان في ثقافة الآخر. ولا بد من الإشارة إلى أن دراسة إشكالية الهوية الاجتماعية والثقافية للمهاجر أمر صعب ومعقد وذلك نظرا لاتساع حجم الظاهرة زمكانيا ولتمدها اجتماعيا، ولكونها غير مستقرة فهي ظاهرة ديناميكية متغيرة باستمرار.

وهذا التطور الذي عرفه مفهوم الهوية الاجتماعية للمهاجر رصده عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك الصياد حيث حدد الهوية الاجتماعية للمهاجر في كونها هي مجمل مساره منذ لحظة انطلاقه من بلده الأصلي إلى لحظة وصوله وإقامته ببلد الاستقبال ومن الصعب على المهاجر إضمار إحدى تلك اللحظتين الممتدتين على طول تاريخ حياته ومساره، وهذا ما تحدث عنه الباحث في كتابه الغياب المزدوج، وقد ابتكر الصياد الغياب المزدوج وهو من إحدى المفاهيم التي ركز عليها بكون المهاجر يظل دائم التفكير في العودة إلى بلده الأصلي وخصوصا المنتمي للجيل الأول، ويظل هذا المهاجر في حالة صراع مع ثقافة بلد الإقامة لحين تحقق عودته وبالمقابل هناك من اتخذ القرار بالبقاء والاستقرار لأسباب عدة منها الزواج في بلد الإقامة. وتسعى البلدان المستقبلة إلى إشراك المهاجرين في الحياة الثقافية وضمنان تفاعله الإيجابي في بنى المجتمع الجديد، واضعة قوانين وبرامج

ومخصصة ميزانية من أجل تأهيل الكوادر بغية تحقيق الاندماج. في مواجهة تحديات تفرضها عليهم هذه البلدان التي هاجروا إليها والإمكانيات التي تتيحها لهم وفقا لما تملبه أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية، وفي هذا المجال يشير "الدكتور حميد الهاشمي" إلى أن مدرسة الهوية الجماعية، قد أفضت إلى تطورات عديدة لدى أكثر من الباحثين في علم النفس في أمريكا ومنهم الباحثة جين فيني التي تبعت دراسة الهوية الإثنية لدى جيل المراهقة من أبناء الأقليات الإثنية، وطورت نموذجا من ثلاث مراحل يجمع بين ما أورده "تاجفل" وبين نظرية ل"إركسون" في علم النفس التطوري، وهذه المراحل في تطور الهوية : هي الهوية الإثنية غير المميزة أو المفحوصة والتي تقبل قيم الأغلبية بما فيها السلبية. هوية مرحلة البحث والاستكشاف والتي يكون أصحابها قادرين على التمييز بين المواقف الإيجابية والسلبية الهوية المتعددة وهي تشكل مرحلة إنجاز أو استعمال بلورة الهوية الإثنية، وهي التي تملك أصحابها ألفهم والوعي بما تعنيه الثقافة الكونية ومتطلباتها من أجل التعايش والمشاركة ويبدو من خلال هذا الطرح لمدرسة الهوية الجماعية أنها اختزل مفهوم الهوية في الأثر الذي تحدثه الثقافة والتكيف في دول الاستقبال الذي يحدث أثرا عميقا في تركيبة هوية المهاجر في حين أن عبد المالك الصياد يؤكد من خلال دراساته أنه من الصعب طمس الهوية الأصلية للمهاجر وخصوصا الصنف المنتمي للجيل الأول. فالهوية الاجتماعية للمهاجر تطرح سؤال التعددية الثقافية، وقد حاولت بلدان الاستقبال جاهدة القيام بالاحتواء الشامل لمجتمع متنوع، ومع التزايد الديموغرافي للمهاجرين ودون إدماجهم كما يلزم بإعطاء أولوية للبعد الثقافي والهوياتي للهجرة، وخصوصا ضعف الانسجام من الناحية الدينية الثقافية، مما أدى إلى تدهور التماسك الاجتماعي وجسر الهويات القومية، فبرزت إشكالية جديدة وهي العنصرية والتوظيف السياسي للهجرة من طرف جميع المكونات السياسية في مجمل دول أوروبا الغربية وكذلك في أمريكا الشمالية، وذلك ما نشاهده في سياسة "ترامب" الرئيس الأمريكي الجديد الذي جعل من أولوياته معاداة المهاجرين سواء العرب والمسلمين أم القادمين من أمريكا الشمالية وخصوصا من المكسيك. ومن هنا يجب الحرص على الأخذ بالاعتبار عند الحديث عن



الهوية الاجتماعية بمسارات التحول، والاستمرارية من كلا الفضاءين، الأصلي والمستقبل، وما يتعلق بالجانب الثقافي والذي يشكل الهويات الاجتماعية ومنظومة القيم للمهاجرين.